أثر تدخل الحكومة في الاقتصاد على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

–دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) –

Impact of the government intervention in the economy on the informal economy, in Algeria during 2000-2020 - An econometric study using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model-

ط.د بلعطار عبد النور [1]، د. توهامي محمد رضا[2]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية– برج بوعريريج (الجزائر)، abdennour.belattar@univ-bba.dz

[2] جامعة محمد البشير الإبراهيمي، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية– برج بوعريريج (الجزائر)، Mohamedredha.touhami@univ-bba.dz

تاريخ الارسال: 2023/10/26 **تاريخ القبول:** 2024/01/05 **تاريخ النشر:** 2024/01/06

ملخص:

يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على مبدأ تدخل الحكومة في الاقتصاد، وأثر حجم الحكومة ومنه حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، على الاقتصاد غير الرسمي. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، بالاعتماد على المعطيات السنوية للبنك الدولي للفترة من 2000 الى 2020، لدراسة أثر حجم الحكومة وسلطة القانون، على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

وقد أثبتت الدراسة عن وجود أثر موجب على المديين القصير والطويل، لحجم الحكومة، حيث أنه على المدى الطويل، زيادة بوحدة واحدة من حجم الحكومة يؤدي الى زيادة الاقتصاد غير الرسمي ب *3,77%* بينما أثر سلطة القانون سالب وأكثر قوة. وخلصت الدراسة الى كون جودة المؤسسات وكفاءة النظم والتشريعات لها تأثير قوي في تجسيد السياسات الاقتصادية أكبر من التأثير الانفاقي والمالي للحكومة. وأوصت الدراسة الى وجوب إعادة النظر في استراتيجية تنفيذ السياسات الاقتصادية، عن طريق تحسين جودة المؤسسات الحكومية، وإعادة النظر في دور الدولة بالاقتصاد الجزائري بالاعتماد على مدى كفاءتها اقتصاديا.

كلمات مفتاحية: اقتصاد غير رسمي، حجم الحكومة، نموذج *ardl*، سلطة القانون، دولة.

تصنيفات JEL : K29، H59 ، C29

Abstract:

This research aims to shed light on the principle of government intervention in the economy and the effect of government size on the informal economy. We use the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, based on World Bank annual data for the period 2000-2020, to examine the effect of government size and the rule of law on the size of the informal economy in Algeria.

The study finds a positive effect of government size in the short and long run, as a unit increase in government size leads to a 3.77% increase in the size of the informal economy in the long run, while the effect of the rule of law is negative and stronger. The study concludes that the impact of the quality of institutions and the effectiveness of systems and legislation have a stronger influence on the implementation of economic policies than government spending and the financial impact of government. The study recommends rethinking the strategy for implementing economic policies by improving the quality of government institutions and rethinking the role of the state in the Algerian economy.

Keywords: Informal economy; Size of government; ARDL Model; Rule of law; State.

JEL Classification Cods: C29, H59, K29

المؤلف المرسل: بلعطار عبد النور، abdennour.belattar@univ-bba.dz

المقدمة

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية المعقدة، فبالرغم من أخذها لحيز من اهتمام الاقتصاديين من خلال العديد من الدراسات التي تطرقت لمفهوم وحدود الظاهرة، الى قياس حجمها مقارنة بالاقتصاد الرسمي، الى تأثيرها وآثارها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد القومي للدول، إلا أنها ظاهرة تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل نظرا لحجمها المتنامي في اقتصاديات كل دول العالم.

فالاقتصاد غير الرسمي يتعلق بسلوك أفراد المجتمع عند قيامهم بأنشطة اقتصادية ينتج عنها قيمة مضافة ويترتب عنها نشوء مداخيل، وبحكم وجود دولة بأجهزتها الحكومية، والذي دورها الحفاظ على النظام العام وتنظيم النشاط الاقتصادي في إقليمها، عن طريق فرض سيادة القانون بالعمل على احترام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، فإن سلوك أفراد المجتمع خارج هذه اللوائح والتنظيمات المفروضة، يخرجهم من الإطار الرسمي لاقتصاد الدولة، أي أن نشاطهم الاقتصادي يصنف خارج الاقتصاد الرسمي.

من هذا المنطلق يمكن تحديد طرفي الظاهرة، الدولة ممثلة في حكومتها وأجهزتها ومؤسساتها، والوحدات الاقتصادية الناشطة في اقتصادها؛ فسلوك الوحدات الاقتصادية مرتبط بردة فعلها واستجابتها للسياسات التي تتبناها الدولة، بالإضافة لعوامل أخرى خارجة عن إرادة الدولة، بمعنى آخر أن الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية وتدخلها في توجيه الاقتصاد، عن طريق سياساتها المالية والنقدية، وعن طريق التشريعات والنظم التي تتبناها، تحدد البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها الوحدات الاقتصادية، أي تدخلها في الاقتصاد الوطني له تداعيات على سلوك الوحدات الاقتصادية.

والجزائر كسائر دول العالم خاصة النامية منها، تسجل نسبة معتبرة من هذه الظاهرة في اقتصادها، وبالنظر لحجم تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها تتبنى فكرة دولة الرفاهية، وتأثيرها الكبير على النشاط الاقتصادي، عن طريق تدخلها في سوق السلع والخدمات واحتكارها لنشاطات مهمة كنشاطات قطاع المحروقات، وهيمنتها على القطاع المصرفي، بالإضافة الى تبنيها للبعد الاجتماعي في سياساتها كمحاربة الفقر والتفاوت الاجتماعي، مما يظهر الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد، ولذلك فربط نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالدور الذي تلعبه الدولة يقودنا لطرح التساؤل التالي:

ما هو أثر تدخل الدولة في الاقتصاد على نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة باختبار الفرضية التي مفادها أن تدخل الدولة يؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، وأن العلاقة بينهما موجبة؛

الهدف من الدراسة: من هذه الدراسة نسعى لبلوغ جملة من الأهداف، نذكر منها:

- تعريف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتأثيرها؛
- إظهار دور الدولة في الاقتصاد وطرق تدخلها؛
- دراسة أثر تدخل الدولة في الاقتصاد على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر.

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفهم مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، كما تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية، من أجل تقدير أثر تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري على نمو الاقتصاد غير الرسمي للفترة 2000-2020، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

أهمية الدراسة: يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد وأوجه تأثيرها على إقتصاديات الدول من المواضيع المهمة لوضع السياسات المناسبة للنمو الاقتصادي، ولذلك سنقوم بربط دور الدولة في الاقتصاد القومي، وتدخلها فيه، وبين ظاهرة إقتصادية وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، لمحاولة إستنباط طرق تأثيرها، ومنه أثر تدخل الدولة في الاقتصاد على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر.

بالنظر لتشعب مفهوم ومبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، وللإلمام بحيثيات الدراسة، وجب الالمام بالجانب النظري لكل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتدخل الدولة في الاقتصاد، ولذلك نقوم بتقسيم الدراسة الى محورين؛ في المحور الأول، الجانب النظري، بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي ومسبباتها، ثم لدور الدولة في الاقتصاد وطرق تدخلها في النشاط الاقتصادي، وفي المحور الثاني الجانب التطبيقي، بدراسة أثر تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري على نمو الاقتصاد غير الرسمي، خلال الفترة 2000-2020، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

1-الإطار النظري للدراسة

1-1 الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية التي لها خصائص تميزها، فهي ظاهرة خفية ولا يمكن حصر أبعادها، فبالإضافة لتعلقها بالجانب الاقتصادي فهي تتعلق بالجانب التاريخي والاجتماعي والعقائدي لكل دولة، ولذلك فدراسة حجم الظاهرة وابعادها ومسبباتها، يختلف من دولة الى أخرى ومن فترة وحقبة الى أخرى، وفيما يلي، نقوم بتعريف الظاهرة.

1-1-1: تعريف الاقتصاد غير الرسمي

من أهم العقبات في دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، عدم وجود تعريف محدد ويلقى الاجماع من طرف الأكاديميين، فبالرغم من الدراسات العديدة عن الظاهرة، إلا أن هناك تباين في تعريفها، فبعضها يعتمد على نفس التسمية وبعضها الآخر يكتفي بذكر اسم الظاهرة بدون تحديد لنطاق دراسة الظاهرة، مما يجعل تفسير النتائج المتحصل عليها يشوبها العديد من التساؤلات، خاصة إذا أضفنا الاختلاف في التسميات وفق اللغة المستعملة من الإنجليزية الى العربية أو من الفرنسية للغة العربية.

الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد تحت أرضي، الاقتصاد غير الملاحظ، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، اقتصاد تحت ضوء القمر، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الرمادي، هي مسميات تشير الى ظاهرة اقتصادية، وتدل على الجزء غير المراقب من الاقتصاد الوطني، وله تداعيات مؤثرة في ميكانيزمات عمل النشاط الاقتصادي للدولة، وفي مختلف السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول؛ ولدراسة هذه الظاهرة اقتصاديا وجب معرفة حدود ومجال تواجدها ضمن الاطار العام لاقتصادات الدول، فبالرغم من الدراسات التي قام بها العديد من الاقتصاديين وحتى أكبر الهيئات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي،

البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، اللجنة الأوروبية، والمنظمة الدولية للعمل، إلا انه لم يتم الاجماع على إطار مفاهيمي محدد ومعبر عن الظاهرة.

وفق العديد من الدراسات Schneider (2005, 2007, 2013, 2016)، Buehn and Schneider (2013)، Dell'Anno (2007, 2021) و Schneider and Enste (2002) ، يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي، أو إقتصاد موازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة، بل يشمل أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصل عليها من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فالاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت عنها السلطات الضريبية أي جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي تساهم في حساب الناتج القومي الإجمالي الرسمي باستثناء الأنشطة غير المشروعة والانشطة التي يقوم بها الافراد بأنفسهم للاستغلال الشخصي (Do-it-yourself activities)، فالخاصية التي يحدد وفقها مجال الاقتصاد غير الرسمي هي: إمكانية خضوع الأنشطة الاقتصادية المنتمية للاقتصاد غير الرسمي، للضرائب المفروضة، وإن كانت معفاة منها، في حالة دمجها بالاقتصاد الرسمي.

1–1–2: تأثير الاقتصاد غير الرسمي

اهتمت العديد من الدراسات بالبحث عن مسببات وحجم الظاهرة مقارنة بالناتج الداخلي الخام للدول، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا هذا الاهتمام؟، بالرغم من كونه ملاذ لعديمي الدخل، وسبيل للهروب من الفقر لشريحة مهمة للمجتمعات، خاصة مع تزايد نسب البطالة وغياب فرص العمل؛ هذه النظرة للظاهرة تعتبر نظرة ضيقة ومحدودة، ويمكن ادراجها ضمن التأثير الإيجابي الذي تمنحه الظاهرة ظرفيا، فالظاهرة لها تأثيرات مهمة على المستوى الاقتصادي الجزئي والكلي، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- عدم حفظ حقوق العمال الذين يشتغلون بالاقتصاد غير الرسمي، فعدم احترام التشريع المحدد لحقوق وواجبات العمال وأرباب العمل، فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجر، ساعات العمل القانونية، التأمين، وطب العمل، يعرض العمال لهضم حقوقهم؛
- المنافسة غير الشريفة بالسوق، فالوحدات الاقتصادية الناشطة بالاقتصاد غير الرسمي، تعتمد التهرب الضريبي وتجنب التقيد بالمواصفات المفروضة على انتاج السلع والخدمات، وتجنب مصالح الرقابة، مما يجعلها تحوز على امتياز عدم ادراج الاقتطاعات الضريبية والعديد من المصاريف ضمن تكاليفها، وبذلك فهي تحوز على مجال للتلاعب بالتسعير مقارنة بنضيرتها الناشطة بالاقتصاد الرسمي، مما يؤثر في تنافسية الوحدات الاقتصادية بالاقتصاد الوطني؛
- تشويه الهيكل الاقتصادي للدولة، فالاقتصاد الذي يكون به اقتصاد غير رسمي كبير، تكون بها التعاملات النقدية خفية ولا تظهر بالذمم المالية للوحدات الاقتصادية، مما يؤثر على قدرتها على ضمان التمويل لنمو أنشطتها الاقتصادية، وذلك ما ينتج عنه عدم ظهور لشركات كبيرة، وغلبة الوحدات الاقتصادية الصغيرة على النسيج الاقتصادي للدولة؛

- نمو ظاهرة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وما لهما من تأثير على الموارد المالية للدولة، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، يزيد من احتمالية عجز الميزانية العامة؛
- تشويه المؤشرات الاقتصادية العامة، فالاقتصاد غير الرسمي يعتبر كجزء غير محصى من النشاط الاقتصادي للدولة، ومنه فالقيمة المضافة الناتجة عنه والعَمَالة الناشطة به لا يتم ادراجها في الحسابات العامة، بالإضافة لعدم تسجيل التدفقات المالية والنقدية التي تنتج عنها، فإخفاء هذه المعطيات تؤثر في حساب المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي الخام ونسبة البطالة؛ يمكننا ان نستنتج من هذا التشوه بأن الاقتصاد غير الرسمي سبب من أسباب فشل السياسات الاقتصادية للدولة، فالدولة التي لا تحوز على معلومات ومؤشرات اقتصادية صحيحة وقريبة من الواقع، لا يمكن لمتخذي القرار الاقتصادي وواضعي السياسات أن تكون قراراتهم صائبة؛
- انتشار الرشوة والأنشطة غير المشروعة، فوجود اقتصاد غير رسمي كبير بالدولة، تكون عاملا مهما في انتشار التعاملات المالية غير المشروعة التي يصعب تعقبها، كالرشوة وتبييض الأموال، عن طريق وجود إمكانية استثمار العوائد غير المشروعة في الاقتصاد غير الرسمي.

1-1-3: مسببات الظاهرة

العديد من الدراسات القياسية، عالجت وحللت المتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، مما نتج عنه إثبات وجود عدة عوامل ومسببات؛ فالأعباء الضريبية واشتراكات الضمان الاجتماعي من العوامل المهمة في وجود الاقتصاد غير الرسمي (Buehn & Schneider, 2013) (Schneider, 2005)، (Dell'Anno, 2007) حيث تؤثر بشكل مباشر في الاختيار بين العمل في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد غير الرسمي، فكلما كانت التكلفة الكلية للعمل بالاقتصاد الرسمي كبيرة، كلما كان حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا. كذلك جودة المؤسسات وطبيعة القوانين واللوائح (Teobaldelli, 2011)، (Amendola & Dell'Anno, 2010)،(Schneider & Williams, 2013)، (Schneider, 2011) ، فنوعية المؤسسات العمومية وكفاءتها عامل أساسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي، والدول التي تمتلك قوانين معقدة وغير مستقرة هي الدول التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا.

بالإضافة الى نوعية الخدمات المقدمة من طرف القطاع العام، فالزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي الى تضاؤل إيرادات الدولة، مما يؤثر على جودة الخدمات العمومية.

ووفق دراسات (Feld & Larsen (2005, 2009, 2011، Feld & Schneider (2010) يعتبر الوعي الضريبي والردع من العوامل المهمة في نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن كفاءة القطاع العام لها تأثير غير مباشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي، لما لها من تأثير على الجانب البسيكولوجي والنفسي للمكلفين بالضريبة؛ بالإضافة الى دور كل من نمو الاقتصاد الرسمي، العمل الحر، البطالة، استخدام السيولة النقدية وحصة القوى العاملة بالاقتصاد (Williams & Schneider, 2016).

1–2: دور الدولة في الاقتصاد

يعتبر موضوع دور الدولة في الاقتصاد من المواضيع الشائكة، والذي اختلف فيه المنظرون والمفكرون الاقتصاديين عبر الزمن، حيث أنه يعتبر الفيصل في التمييز بين النظام الرأسمالي المبني على حيادية الدولة، وبين النظام الاشتراكي الذي يتبنى التدخل التام للدولة.

الدولة بمفهومها الاقتصادي تقوم بتحصيل إيرادات ذات طابع عمومي، تصرف نفقات وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي، أما بمفهوم المحاسبة العامة هي مجموعة مصالح عامة تعمل على تقديم خدمات عمومية وتحصيل عائدات أملاكها ومؤسساتها العمومية (السيد عطية، 1993)، فقد عرفت تطورا في دورها وفق تطور الفكر الاقتصادي والنظم الاقتصادية التي تبنتها مختلف الدول، ولعل أهم المجالات المرتبطة بدور الدولة الاقتصادي (البلاوي، 1998، صفحة 22):

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع؛
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي؛
- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات؛
- فرض الضرائب؛
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ساد مفهوم الدولة الحارسة، حيث هيمن المذهب الليبرالي، ومع الأزمة العالمية لسنة 1929، التي أظهرت محدودية النموذج الليبرالي، ظهر النموذج الكينزي الذي رفض سياسة حياد الدولة، مما حل محل الدولة الحارسة مفهوم الدولة المتدخلة، في ظل حدوث حالات لفشل السوق في تنظيم نفسه، ومع بداية القرن العشرين ظهر توجه جديد لدور الدولة، وهو التوجه الذي يلزم الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية لزيادة رفاهية المجتمع، ومنه ظهور دولة الرفاهية.

1–2–1: تدخل الدولة في الاقتصاد

رافع العديد من الاقتصاديين لفكرة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد بينما آخرون تبنوا إلزامية تدخل الدولة، وبين الفكر الرأسمالي والاشتراكي تباين في دور الدولة الاقتصادي، من التدخل المحدود للدولة والملكية الخاصة واقتصاد السوق الى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي عن طريق المركزية والتخطيط.

التجارب والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي برهن على أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، ولكن يبقى الاختلاف في آراء المفكرين على درجة تدخلها؛ فتدخل الدولة يمكن أن يكون أكثر ملائمة ونجاعة في موضع ما بين الحياد التام الى التدخل التام، فتحديد مدى التدخل الفعال للدولة في الاقتصاد وفق الظروف العامة لكل دولة، فلا يمكن عزل النظام الاقتصادي وأدواته عن النظام السياسي والاجتماعي والثقافي والتاريخي للبلد.

1-2-2: آليات تدخل الدولة في الاقتصاد

إن تعقيد الاقتصاد المعاصر نتج عنه تشعب في دور الدولة، وصعوبة في تصنيف الوظائف التي تقوم بها للتدخل بالاقتصاد، فقد عرف هذا الجانب العديد من الدراسات والنظريات التي حاولت حصر أوجه تدخل الدولة ودورها الاقتصادي، ومن أهم الدراسات ما قام به الاقتصادي الأمريكي الشهير Richard Musgrave (1910-2007) من خلال مساهماته الكبيرة في فهم الدور الاقتصادي للدولة وتصنيف الأنشطة الحكومية، وهو من المفكرين الاقتصاديين الذين تبنوا فكرة دولة الرفاهية، نظرا للدور المحوري للدولة بالاقتصاد، حيث قام سنة 1959 في كتابه The Theory of Public Finance، تصنيف طرق تدخل الدولة في الاقتصاد إلى 03 وظائف اقتصادية رئيسية، وهي تخصيص الموارد، إعادة توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي.

أ-وظيفة تخصيص الموارد: بتوفير السلع والخدمات العامة الأساسية التي تصعب الحياة بدونها، بالإضافة الى تدخلها في حالة اختلال ميكانيزمات السوق، أو حالات فشل السوق.

ب-وظيفة إعادة توزيع الدخل: عن طريق فرض ضرائب تسلسلية وفق الدخل المحصل بفرض اقتطاعات ضريبية أكبر كلما كان الدخل أكبر، أي تقتطع من الأغنياء وتمنح الفقراء، عن طريق منح وإعانات كمنحة البطالة مثلا، أو برامج المساعدة للعائلات المعوزة؛ فالدولة تعيد توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، للقضاء على عدم المساواة في المجتمع وفق معايير العدل الاجتماعي، كما تستعمل كذلك للقيام بهذه الوظيفة التشريع والتقنين لضمان الحد الأدنى للدخل.

ج-وظيفة الاستقرار الاقتصادي: يتعرض الاقتصاد لتقلبات دورية تؤثر في النشاط الاقتصادي للدولة، كالتضخم والكساد، حيث يتمثل تدخل الدولة في التحكم في الانفاق أو الطلب الكلي لمواجهة التضخم أو تحفيز النشاط الاقتصادي في حالة الكساد.

2-الإطار التطبيقي للدراسة

بالنظر للطبيعة الشائكة ولتعدد أوجه كل من تدخل الدولة في الاقتصاد ولظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة الى الاختلاف في تأثير تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري على نمو الاقتصاد غير الرسمي، سنقوم بتحليل حجم تدخل الدولة الجزائرية بالاقتصاد، من خلال عرض دور الدولة الجزائرية في القيام بالوظائف الاقتصادية الرئيسية؛ ثم التطرق لأثر تدخل الدولة في الاقتصاد على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر.

2-1: تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري

يصنف الاقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد ريعي، يعتمد على إيرادات المحروقات كأهم مصدر للدخل القومي، فالدولة الجزائرية تبنت سياسة دولة الرفاهية، بالقيام بمهامها السيادية، وتبنيها للبعد الاجتماعي كالرعاية الصحية ومجانية التعليم وتوفير السكن، بالإضافة لسياسة محاربة الفقر والتفاوت الاجتماعي.

فتأثيرها الكبير على النشاط الاقتصادي، عن طريق تدخلها في سوق السلع والخدمات واحتكارها لنشاطات مهمة كنشاطات قطاع المحروقات، وهيمنتها على القطاع المصرفي، إلا أن دورها يتسم بنقص الفعالية وضعف التنافسية، حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال على نموذجين في التسيير (Temmar, 2015, p. 95):

- نموذج التنظيم المركزي لاقتصاد مغلق مع تسيير مباشر للاقتصاد من طرف الدولة (الحكومة)؛
- نموذج هجين لاقتصاد السوق، وحرية المؤسسات وانفتاح على الاقتصاد العالمي، مع دور كبير للدولة في الاقتصاد.

يمكننا تقييم حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، بالاعتماد على الحصة التي تحوزها كمصدر للدخل القومي ومن الاستثمار القومي، وإعتبارها كوحدة إقتصادية قائمة بحد ذاتها.

من خلال المعلومات الموضحة بالشكل رقم (01)، نلاحظ أن للدولة مكانة مهمة في الاقتصاد، باعتبارها أهم مصدر للدخول، حيث يمثل الاستهلاك الحكومي معدل ثلث الاستهلاك القومي، بالإضافة الى الحجم المهم للتحويلات الاجتماعية والتي فاقت معدل 8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020.

الشكل رقم (01): حجم الاستهلاك الحكومي والتحويلات الاجتماعية بالجزائر (2000–2020)

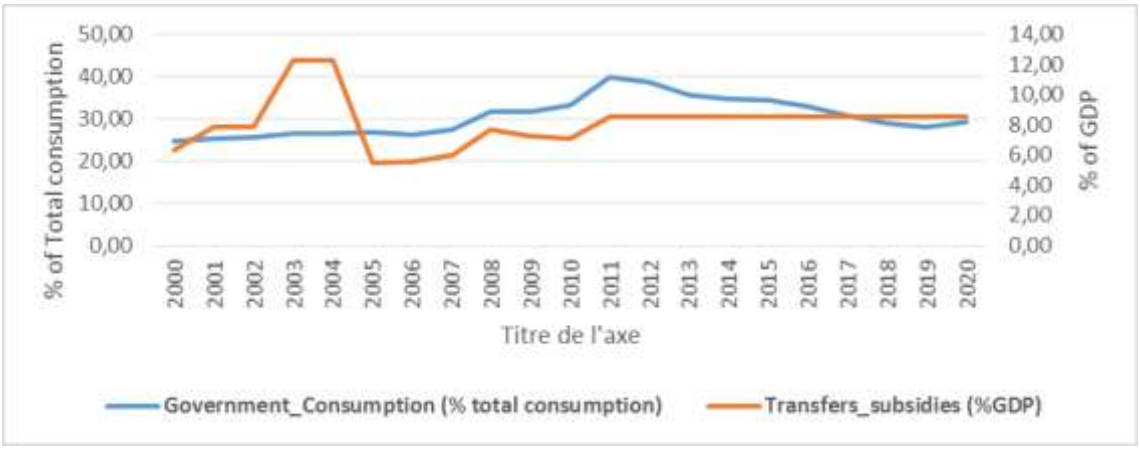

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

وبتحليل الدور الذي تلعبه في الاستثمار القومي، فالشكل الموالي، يظهر بوضوح المكانة الكبيرة التي تلعبه في مجال الاستثمار حيث بلغ معدل الاستثمار الحكومي خلال الفترة 2000-2020 مايقارب 43% من مجموع الاستثمار القومي.

الشكل رقم (02): حجم الاستثمار الحكومي بالجزائر (2000–2020)

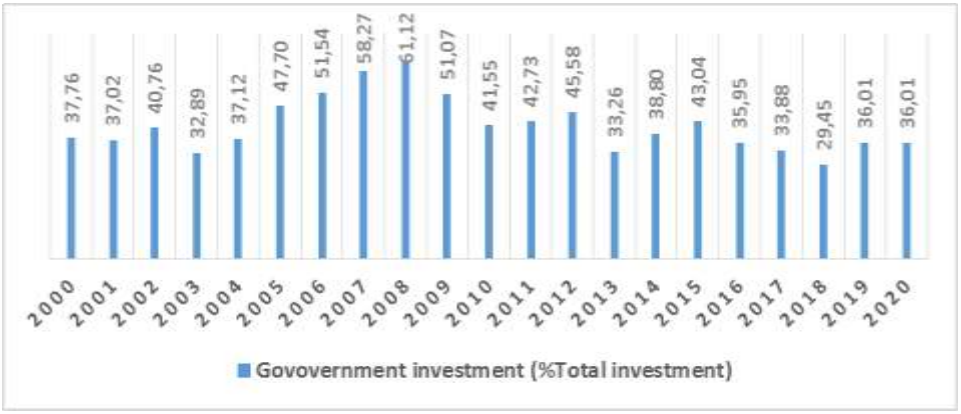

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

إن النظام الاقتصادي بالجزائر يتسم بتدخل كبير للقطاع الحكومي، حيث يظهر في السياسات التي تبنتها، بتدخلها الكبير في سوق العمل، عن طريق التوظيف الحكومي وبرامج التشغيل على عاتق الميزانية العامة، وتدخلها في سوق السلع والخدمات عن طريق سياسات الدعم وتشجيع الإنتاج المحلي، بالإضافة لحيازتها لمؤسسات اقتصادية تنشط بمختلف القطاعات الاقتصادية، كقطاعات المحروقات ومشتقاته، الحديد والصلب، الالكترونيات، مع هيمنتها على السوق المالي بالجزائر.

2-2: قياس أثر تدخل الدولة في الاقتصاد على الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر

2-2-1: البيانات والمتغيرات

أ-المتغير التابع: نقوم باستخدام حجم الاقتصاد غير الرسمي(**EIDZ**) في الجزائر (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)، كمتغير تابع، ونعتمد على معطيات البنك الدولي (World Bank, 2022)، في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر خلال الفترة 2000-2020.

ب-المتغيرات المستقلة: من الإشكاليات المطروحة في هذا البحث هو تحديد حجم تدخل الدولة في الاقتصاد بطريقة كمية، تجمع مختلف الجوانب التي تساهم فيها الدولة في الاقتصاد، وبالاستناد للجانب النظري والذي تطرقنا اليه سابقا، فإن أنسب متغير، وفق وجهة نظر الباحثين، للدلالة على حجم تدخل الدولة، هو مؤشر حجم الحكومة (size of government)، ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي، والذي نعتبره متغير مستقل (**G**)، وهو مؤشر مركب يقيس وبطريقة كمية، مكانة الدولة (الحكومة) بإعتبارها وحدة إقتصادية، ويأخذ قيمه من 0 الى 10، حيث يتكون هذا المؤشر من خمس (05) مؤشرات فرعية(World Bank, 2022, p. Appendix): **1) الاستهلاك الحكومي**: مؤشر نسبة الاستهلاك الحكومي مقارنة بالاستهلاك القومي، **2) التحويلات والاعانات**: مؤشر حجم الإعانات والتحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، **3) الاستثمار الحكومي** مؤشر نسبة الاستثمار الحكومي كنسبة من الاستثمار القومي، **4) الضرائب** والذي يصنف مستوى الضرائب بالبلد بالاعتماد على الحد الأقصى لضريبة الدخل والأجور، **5) ملكية الدولة لرأس المال**، يقيس ممتلكات الدولة من رأس المال بما في ذلك الأراضي. والملاحظ أن المركبات الفرعية الخمس تعبر عن الوظائف الاقتصادية الثلاث للدولة، مما يجعله المؤشر الأنسب لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد تم استخدام هذا المؤشر في دراسة (Medina & Schneider, 2018).

ولزيادة جودة النموذج نقوم بإدراج متغيرين إضافيين من قاعدة بيانات البنك الدولي، الأول حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام (**GDPC**) بالسعر الجاري للدولار الأمريكي، والثاني مؤشر سلطة القانون Rule of law، ضمن مؤشرات WGI للبنك الدولي(Bank, World;, 2022)، والذي يحدد مدى فعالية التشريعات الوطنية في التطبيق، وإختيار هذا المؤشر راجع لطبيعة البحث، فبالإضافة لتدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق ميزانيتها، تتدخل بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، والتي لها الحصرية في فرضها؛ مؤشر سلطة القانون يقيم جودة انفاذ العقود وقوانين الدولة، بمجال من -2,5 الى 2,5، وقد قمنا بتكييف المجال من 0 الى 10 ونرمز له ب(**RL**).

وعليه سوف نقوم بتقدير نموذج ARDL وفق المعادلة التالية (Perasan, Shin, & Smith, 2001) :

$$\mathbf{EIDZ_t = \alpha + \beta_1 G_t + \beta_2 GDPC_t + \beta_3 RL_t + \varepsilon_t}$$

2–2–2: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

تحليل السلاسل الزمنية يستلزم دراسة استقرارية المتغيرات المعنية، لكون أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية غير مستقرة، مما ينتج عنه غالبا الانحدار الزائف، مما يقودنا الى استعمال اختبارات Phillips–Perron (PP)، والجدول رقم (01) يظهر نتائج الاختبار:

الجدول رقم (01): إختبار Phillips–Perron

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		EIDZ	**G**	**GDPC**	**RL**
With Constant	t-Statistic	-1.9115	-1.9718	-1.7063	-4.3042***
	Prob.	***0.3206***	***0.2957***	***0.4131***	***0.0035***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5537	-2.0856	-0.2103	-5.6215***
	Prob.	***0.7748***	***0.5222***	***0.9876***	***0.0011***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6011	-0.2271	0.0667	0.4625
	Prob.	***0.4442***	***0.5918***	***0.6926***	***0.8054***
		At First Difference			
		d(EIDZ)	**d(G)**	**d(GDPC)**	**d(RL)**
With Constant	t-Statistic	-3.9303***	-5.5824***	-3.6239**	-4.6702***
	Prob.	***0.0081***	***0.0003***	***0.0153***	***0.0017***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6959***	-11.2054***	-5.1281***	-4.2469**
	Prob.	***0.0073***	***0.0000***	***0.0032***	***0.0173***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0027***	-5.7514***	-3.6705***	-4.9663***
	Prob.	***0.0004***	***0.0000***	***0.0010***	***0.0000***

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

بناء على النتائج المبينة بالجدول أعلاه، فإن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى I(0)، إلا أنه في الاختبار عند الفرق الأول I(1) أصبحت مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، ومنه فالنتائج تثبت عن إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، ومن ثم يمكن استعمال طريقة منهج الحدود Bound test، حيث يعتبر نموذج ARDL أكثر ملائمة للاستخدام، خاصة مع غياب سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

2–2–3: التكامل المشترك (Bound Test)

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك، لكونه من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة، ولأن نموذج ARDL يكون أفضل عند ما تكون هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الأساسية في حجم عينة صغير (Nkoro & Uko, 2016, p. 64).

الهدف من اختبار التكامل المشترك، هو الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال قيمة F-statistic المحسوبة، حيث إذا كانت أكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة للعينات الصغيرة، فإننا نقبل بفرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (Perasan, Shin, & Smith, 2001).

الجدول رقم (02): نتائج إختبار الحدود

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 19

Test Statistic	Value
F-statistic	5.597876

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

طبقا للنتائج المبينة بالجدول، فقيمة F=5,597 تتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى 5% مما يؤكد عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2-2-4: إختيار النموذج الأمثل

إن إختيار النموذج الأمثل يتطلب تحديد فترات الابطاء المناسبة، والتي تحدد لنا النموذج الأمثل، وذلك من خلال القيم الدنيا لمعيار (Akaike)

الشكل رقم (03): إختبار نموذج ARDL الأمثل حسب معيار AIC

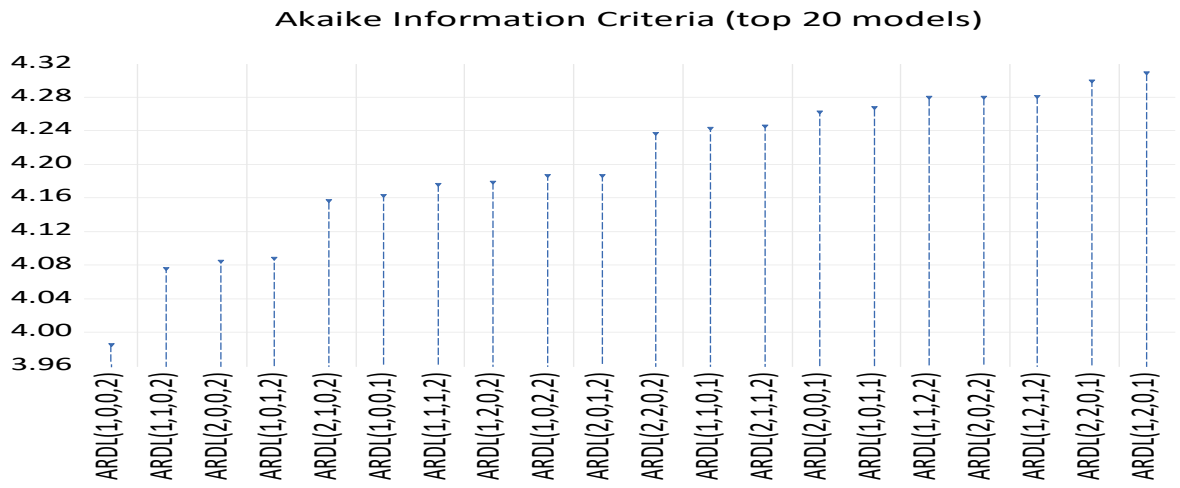

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

من خلال الشكل يظهر أن أفضل نموذج هو **ARDL(1,0,0,2)**، لكونه أصغر قيمة لمعيار **Akaike**.

2–2–5: إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج **ARDL(1,0,0,2)** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، وجب التأكد من جودته وذلك من خلال الإختبارات التالية:

أ–التوزيع الطبيعي للبواقي: بالإعتماد على إحصاءة **Jarque-Bera**، تأخذ قيمة 0,9748 وقيمة احتمال موافقة 0,6142 أكبر من 5%، مما يؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

الشكل رقم (04): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

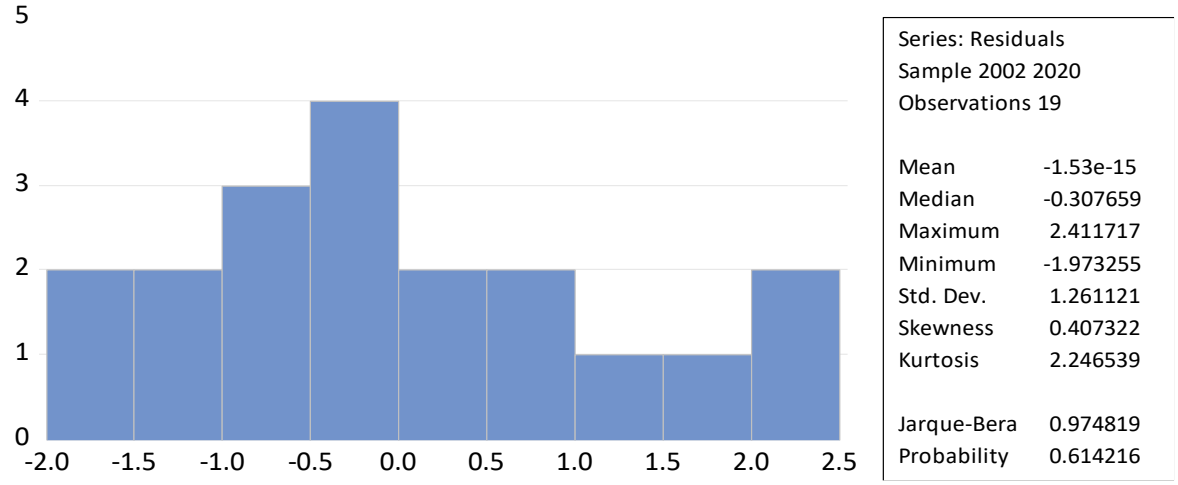

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ب–إستقلالية حدود الخطأ (عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي): يمكن استخدام اختبار الارتباط الذاتي Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test، حيث نجد، كما يظهر في الجدول الموالي، أن LM=1,3531 باحتمال أكبر من 5%، مما يسمح بقبول الفرضية الصفرية، والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، أي أن بواقي هذا النموذج مستقلة فيما بينها.

الجدول رقم (03): نتائج إختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.353147	Prob. F(2,10)	0.3019
Obs*R-squared	4.046780	Prob. Chi-Square(2)	0.1322

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ج–إختبار استقرار النموذج: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها، نستخدم اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of squares**)، وإختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (**CUSUM**)، حيث نلاحظ من الشكل الموالي، وقوع نتيجة الاختبارين في حدود المنطقة الحرجة، مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

الشكل رقم (05): إختباري cusum of squares وcusum

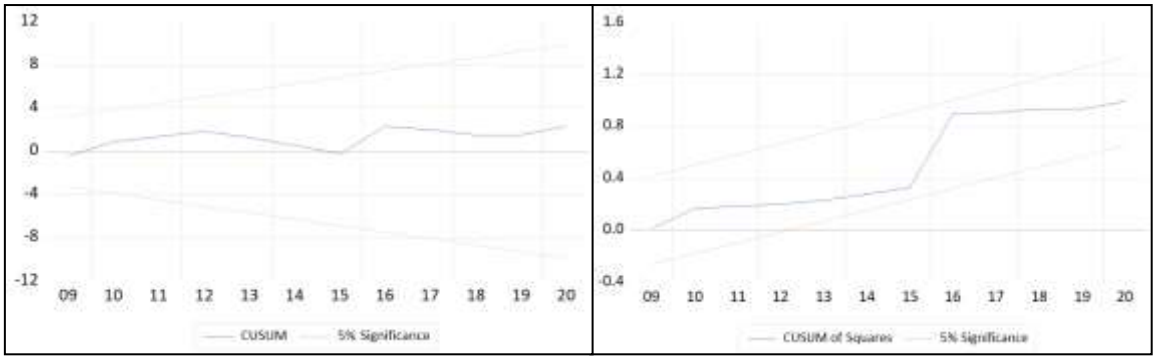

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

د–تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء): نستعمل إختبار Breusch-Pagan-Gofrey، والنتائج الظاهرة في الجدول رقم (04)، تظهر أن قيمة F=0,3568 بقيمة إحتمالية أكبر من 5%، مما يسمح لنا بقبول الفرضية الصفرية لاختبار التجانس، والتي تنص على ثبات بيانات الأخطاء في النموذج (الأخطاء لها نفس التباين).

الجدول رقم (04): نتائج إختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.356899	Prob. F(6,12)	0.8924
Obs*R-squared	2.877117	Prob. Chi-Square(6)	0.8241
Scaled explained SS	0.715301	Prob. Chi-Square(6)	0.9942

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

2–2–6: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة آداء النموذج، وإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل.

- **تقدير معدلات الأجل القصير**: الجدول رقم (05)، يظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ

الجدول رقم (05): معامل تصحيح الخطأ

Error Correction

Dependent Variable: D(EIDZ)
Method: ARDL
Date: 10/25/23 Time: 19:18
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): G GDPC RL
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 54
Selected model: ARDL(1,0,0,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.826530	0.135298	-6.108942	0.0000
D(RL)	-2.028320	1.896025	-1.069775	0.3006
D(RL(-1))	4.632189	1.985568	2.332929	0.0330

R-squared	0.738191	Mean dependent var	-0.246842
Adjusted R-squared	0.705465	S.D. dependent var	2.464702
S.E. of regression	1.337621	Akaike info criterion	3.563602
Sum squared resid	28.62769	Schwarz criterion	3.712724
Log likelihood	-30.85422	Hannan-Quinn criter.	3.588839
F-statistic	22.55660	Durbin-Watson stat	2.363693
Prob(F-statistic)	0.000022		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

بالنظر لمعامل تصحيح الخطأ والذي معامله يأخذ الإشارة السالبة وذو دلالة إحصائية (أقل من 1%)، يبين وجود ميكانيزم لتصحيح الخطأ، ونتيجة لذلك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، فقيمة المعلمة 0,8265، تعني أن 82,65% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

من الجدول رقم (06) الذي يظهر تقدير العلاقة قصيرة الأجل، نلاحظ أن كل من المتغيرات حجم الحكومة وسيادة القانون، معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود أثر قوي لحجم تدخل الدولة وسيادة القانون على الاقتصاد غير الرسمي في الأجل القصير، حيث حجم الحكومة لها تأثير موجب عكس سلطة القانون التي تأثيرها سالب؛ فزيادة وحدة واحدة من حجم الحكومة يرفع من حجم الاقتصاد غير الرسمي ب3,11%، بينما زيادة وحدة واحدة من سلطة القانون بتأخير سنة واحدة (t-1) تعمل على خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي ب8,29%، أما متغير حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، فبالرغم من العلاقة العكسية مع حجم لاقتصاد غير الرسمي ، إلا أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (06): تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(EIDZ)
Method: ARDL
Date: 10/25/23 Time: 19:18
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): G GDPC RL
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 54
Selected model: ARDL(1,0,0,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EIDZ(-1)*	-0.826530	0.211710	-3.904073	0.0021
G**	3.116072	1.187984	2.622991	0.0223
GDPC**	-0.000652	0.000450	-1.449268	0.1729
RL(-1)	-8.293432	2.903531	-2.856327	0.0145
C	41.35430	12.55253	3.294500	0.0064
D(RL)	-2.028320	3.075931	-0.659417	0.5221
D(RL(-1))	4.632189	2.336509	1.982526	0.0708

R-squared	0.738191	Mean dependent var	-0.246842
Adjusted R-squared	0.607286	S.D. dependent var	2.464702
S.E. of regression	1.544552	Akaike info criterion	3.984655
Sum squared resid	28.62769	Schwarz criterion	4.332606
Log likelihood	-30.85422	Hannan-Quinn criter.	4.043542
F-statistic	5.639150	Durbin-Watson stat	2.353693
Prob(F-statistic)	0.005434		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

- **تقدير معادلات الأجل الطويل**: لتحليل العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، نستخلص معادلة الأجل الطويل من الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تقدير العلاقة طويلة الأجل

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = EIDZ(-1) - (3.770066*G - 0.000789*GDPC - 10.034037*RL(-1) + 50.033642)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	3.770066	1.106080	3.408494	0.0039
GDPC	-0.000789	0.000498	-1.584114	0.1340
RL(-1)	-10.03404	4.499597	-2.229986	0.0414
C	50.03364	17.47693	2.862839	0.0119

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

نلاحظ من المعادلة: ***EIDZ= 3,77 G – 0,0007 GDPC – 10,03 RL +50,03***، أن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري يؤثر إيجابا على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأجل الطويل، وبشكل معنوي إحصائيا (عند مستوى 1%)، وسلطة القانون تؤثر سلبا على نمو الاقتصاد غير الرسمي، وبشكل معنوي إحصائيا (عند مستوى 5%) حيث أن ارتفاع تدخل الدولة بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي ب3,77%، وتحسن قيمة سلطة القانون بوحدة واحدة يؤدي الى خفض في حجم الاقتصاد غير الرسمي ب10,03%، بينما تأثير حصة الفرد في الناتج الداخلي الخام تعتبر هامشية (عاملها يقارب الصفر) وغير دالة إحصائيا.

2-3: تحليل ومناقشة النتائج

- من خلال نتائج دراسة نموذج تصحيح الخطأ، وجدنا أن حجم الحكومة في الاقتصاد الجزائري، ومنه حجم تدخل الدولة فيه، يؤثر بشكل إيجابي على نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، على المدى القصير والطويل، حيث أنه على المدى الطويل، زيادة حجم تدخل الدولة بوحدة واحدة يؤدي الى إرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي ب3,77%، ومنه فزيادة 1% من الاستهلاك الحكومي (من مجموع الاستهلاك القومي) وزيادة 1% من إجمالي الناتج الخام على الإعانات والتحويلات الاجتماعية، وزيادة 1% من الاستثمار الحكومي (من مجموع الاستثمار القومي) والرفع بوحدة واحدة من الحد الأقصى للضرائب وزيادة 1% من رأس المال الحكومي، يؤدي الى إرتفاع بـ 3,77% من حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- بالإضافة للتأثير القوي لسلطة القانون، حيث تؤثر سلبا على نمو الاقتصاد غير الرسمي، وباعتبارها مؤشر من مؤشرات جودة المؤسسات، فيمكن استخلاص أن قوة تأثير جودة المؤسسات على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أكبر من تأثير الدور المالي للحكومة في الاقتصاد؛

- النتيجة المتوصل إليها تتوافق مع دراسات سابقة لاسيما دراسة (Medina & Schneider, 2018, p. 59) والذي أثبت ضمن نموذج تقدير الاقتصاد غير الرسمي أن حجم الحكومة ذو تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة الى دراسة (Bounoua, Sebbah, & Benikhelef, 2014) والتي خلصت الى كون الانفاق الحكومي بالجزائر يؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر؛
- تفسير النتيجة المتوصل إليها يقودنا للحكم على الفرضيات المتعلقة بتأثير أهم مكونات مؤشر حجم الحكومة على العوامل المسببة للاقتصاد غير الرسمي، حيث:
  - زيادة حجم الاستهلاك الحكومي يحفز نمو الاقتصاد الرسمي، ويعمل على زيادة التوظيف، مما يرفع من معدل النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، وهي من العوامل المثبطة لنمو الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن النتيجة المتوصل إليها لا تعكس هذه الفرضية؛
  - زيادة حجم الإعانات والتحويلات الاجتماعية يؤدي الى الحد من التفاوت الاجتماعي، وخفض نسبة الفقر، أي زيادة في الاستقرار الاجتماعي، والتي بدورها تحفز على تناقص حجم الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن النتيجة المتوصل إليها لا تعكس هذه الفرضية؛
  - زيادة حجم الاستثمار الحكومي ورأس المال الحكومي في الاقتصاد، من العوامل المهمة في زيادة النمو الاقتصادي، مما يشكل حافزا على تناقص حجم الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن النتيجة المتوصل إليها لا تعكس هذه الفرضية.

لذلك، وبالنظر للتأثير السالب لقوي لسلطة القانون على نمو الاقتصاد غير الرسمي، يمكننا القول أن تأثير تدخل الدولة بالاقتصاد الجزائري، يتعلق بالكيف وليس بالكم، أي أن العامل الأكثر تأثير هي جودة ونوعية المؤسسات الحكومية، بالإضافة الى جودة اللوائح والقوانين المطبقة، فمؤسسات الدولة وأجهزتها لها تأثير مباشر في فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، وكمثال نأخذ زيادة حجم الإعانات والتحويلات الاجتماعية، والتي لها تأثير مباشر في الحد من الفقر والقضاء على التفاوت الاجتماعي، ومنه الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن تجسيد هذا الاجراء في ظل غياب شفافية الإجراءات وقصور أجهزة الدولة في الكشف عن التجاوزات، وتدني الخدمات العامة، يكون لها تأثير عكسي، حيث منح هذه الإعانات لغير مستحقيها، وعدم وضوح الإجراءات المتبعة، بالإضافة الى البيروقراطية الإدارية، تنمي حالة عدم الرضى وهذا ما يؤثر في الوعي الضريبي، بالإضافة الى قصور الأجهزة الحكومية في الكشف عن التجاوزات من طرف المستفيدين، والذين يلجؤون للاقتصاد غير الرسمي، للمحافظة على استفادتهم من هذه الإعانات والتحويلات الاجتماعية، مما يشكل حافزا لنمو الاقتصاد غير الرسمي.

الخاتمة

تطرقت الدراسة لموضوعين اقتصاديين شائكين ومتعددي الأبعاد، وهما تدخل الدولة في الاقتصاد وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهما من المواضيع التي تحتاج لمزيد من الدراسة والبحث، لذلك استهدفت الدراسة، تحديد الأثر في حجم تدخل الدولة في الاقتصاد على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر للفترة الممتدة من 2000-2020، فقد تم التوصل الى **إثبات صحة الفرضية**

المطروحة في بداية الدراسة، والتي مفادها أن تدخل الدولة يؤثر إيجابا على نمو الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، وأن العلاقة بينهم موجبة. حيث خلصت الدراسة الى أن العلاقة بين حجم الحكومة ومنه حجم تدخل الدولة بالاقتصاد الجزائري، ونمو حجم الاقتصاد غير الرسمي، تربطهم علاقة طردية على المديين القصير والطويل؛ فعلى المدى الطويل فإن زيادة حجم الحكومة بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي ب3,77 %، عند مستوى معنوية 1 %.

هذه النتيجة تظهر الدور المؤثر الذي تلعبه الدولة بإعتبارها وحدة اقتصادية بالاقتصاد القومي الجزائري، مما يعطينا فكرة عن سيرورة النظام الاقتصادي الجزائري، إلا أن هذا الدور متعلق بشقين مرتبطين فيما بينهما، وهما الدور المالي عن طريق سياسة الانفاق باستعمال الميزانية العامة، والثاني الدور العملي لتطبيق السياسات الاقتصادية المتبعة، وهو يتعلق بجودة خدمات مؤسسات الدولة المؤهلة وكفاءة النظم المؤطرة للنشاط الاقتصادي بالدولة؛ فالسياسات المتبعة التي تهدف لزيادة النمو الاقتصادي وخفض البطالة وللقضاء على الفقر والتفاوت الاجتماعي، هي سياسات تعمل على خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي، ولكن تبني هذه السياسات بتخصيص أغلفة مالية وانفاقها، لا يعطي النتائج المرجوة منها، وهذا ما أثبتته الدراسة، مما يقودنا لاستنتاج الخلل في تجسيد هذه السياسات، وهو جودة المؤسسات وفعالية التشريع واللوائح المطبقة.

إن الدور الكبير الذي تلعبه الحكومة بالاقتصاد الجزائري، يتطلب مصادر تمويل مهمة، فكلما كان حجم الحكومة كبيرا كلما زادت ميزانيتها العامة، وكلما زادت حاجتها للتمويل، وهذا يقودنا الى استنتاج إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري الى صدمات اقتصادية، وباعتبار أن أهم مصدر للميزانية العامة، الجباية البترولية، وارتباط هذه الأخيرة بتذبذب أسعار المحروقات بالأسواق العالمية، مما يعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات اقتصادية في حالة إنهيار أسعار المحروقات.

وفي الأخير ومن خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب الإقرار بأهمية حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر والإقرار كذلك بكبر حجم التدخل الاقتصادي للدولة، هذا الوضع يحتم على متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية بالجزائر، العمل على الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على المدى الطويل، والأولوية تكون لبناء اقتصاد متنوع وتنافسي، يرتكز على المبادرة الخاصة للوحدات الاقتصادية، لكون تدخل الدولة في الاقتصاد له تأثير على النسيج الاقتصادي الوطني، فبالإضافة للتأثير الإيجابي على نمو الاقتصاد غير الرسمي، فزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد له تأثير سلبي على نمو القطاع الخاص، فقد أثبتت بعض الدراسات أن زيادة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، له تأثير على نمو القطاع الخاص، لمزاحمتهما للاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص؛
- إن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد الجزائري، واعتماد الموازنة العامة على الجباية البترولية، يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني، لإمكانية تعرضه لأزمات دورية، وذلك لارتباط مداخيل الجباية البترولية على الأوضاع الاقتصادية الدولية والتبعية للأسواق العالمية للمحروقات، والتي تعرف بعدم استقرارها، ولذلك وجب السعي الى تنويع النسيج الاقتصادي الجزائري للحد من التبعية للمحروقات؛

- توسع دور الدولة بالاقتصاد الجزائري يحتم عليها الموازنة بين الإمكانيات المالية والاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها، فتدخلها في الاقتصاد، يجب ان يتصف بالكفاءة الاقتصادية، وبُعد النظر، مع إرساء للعدالة والحفاظ على حقوق الافراد وتجسيد الاهداف الاجتماعية للمجتمع.

المصادر والمراجع:

Amendola, A., & Dell'Anno, R. (2010). *Institutions and Human Development in the Latin America Shadow Economy*. Estudios en Derecho y Gobierno, 3/1, pp. 9–25.

Bounoua, C., Sebbah, F., & Benikhelef, Z. (2014). *L'économie informelle en Algérie : Analyse de l'évolution du phénomène et évaluation Macro-économique (1990-2009)*. CREAD(110), pp. 35-52.

Buehn, A., & Schneider, F. (2013). *Size and Development of Tax Evasion in 38 OECD countries: What do we (not) know?* Discussion Paper. Austria,: University of Linz.

Dell'Anno, R. (2007*). The Shadow Economy in Portugal: An Analysis with the MIMIC Approach*. Journal of Applied Economics, pp. 253–277.

Dell'Anno, R. (2021). *Theories and definitions of the informal economy: A survey*. Journal Economic Surveys, pp. 1-34.

Feld, L., & Larsen, C. (2005). *Black Activities in Germany in 2001 and 2004: A Comparison*. Rockwool Foundation Research Unit. Copenhagen.

Feld, L., & Larsen, C. (2009). *Undeclared Work in Germany 2001–2007 – Impact of Deterrence, Tax Policy, and Social Norms: An Analysis Based on Survey Data*. Springer.

Feld, L., & Schneider, F. (2010). *Survey on the Shadow Economy and Undeclared Earnings in* . German Economic Review, 109–149.

Feld, L., & Schneider, F. (2016). *Reply to Gebhard Kirchgaessner*. German Economic Review, 112-117.

Medina, L., & Schneider, F. (2018). *Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?* IMF Working Paper.

Nkoro, E., & Uko, A. (2016). *autoregressive distrubuted lag cointegration technique*. Journal of statistical and econometric method, 64.

Perasan, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*. Journal of Applied Econometrics, 16(3), pp. 289-326.

Schneider, F. (2005). *Shadow economies around the world: what do we really know*?,. European Journal of Political Economy, 21(4), pp. 598–642.

Schneider, F. (2010). *The Influence of Public Institutions on the Shadow Economy: An Empirical Investigation for OECD Countries*. European Journal of Law and Economics, *6/3*, pp. 441–468.

Schneider, F. (2011). *Handbook on the Shadow Economy*. Dans E. Elgar. Cheltenham.

Schneider, F., & Enste, D. (2002). *The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications.* Cambridge (UK): Cambridge University Press.

Schneider, F., & Williams, C. (2013). *The Shadow Economy.* London: IEA.

Temmar, A. (2015). *L'économie de l'Algérie.* ALGER: Office des publications universitaires.

Teobaldelli, D. (2011). *Federalism and the Shadow Economy*. Public Choice, 146/3, pp. 269–269.

Williams, C., & Schneider, F. (2016). *Measuring the Global Shadow Economy: The Prevalence.* UK: Edward Elgar Publishing.

World Bank. (2022). *Economic Freedom of the World: 2022 Annual Report.* Fraser institut, Washington.

World Bank. *World Development Indicators Online Database* ; World Bank : Washington, DC, USA, 2022.

World Bank. (2022). *World Bank*. Récupéré sur Data World Bank: https://data.albankaldawli.org/country/DZ

البيلاوي, ح .(1998) .*دور الدولة في الاقتصاد* .بيروت: دار الشروق.

السيد عطية, ع .(1993) .*دور السلطات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية* .بيروت: دار النهضة العربية.

الملاحق:

الملحق 1: معطيات متغيرات الدراسة

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
EIDZ	35,30	36,04	33,67	32,64	27,76	24,93	24,44	24,21	24,07	25,90	25,89
GDPC	1780,376	1754,582	1794,811	2117,048	2624,795	3131,328	3500,135	3971,803	4946,564	3898,479	4495,921
G	4,51	4,39	4,11	4,31	4,26	3,93	3,79	3,67	3,25	3,29	3,77
RL	2,508311	3,180000	3,726534	3,789238	3,767425	3,452711	3,449591	3,416227	3,464455	3,348866	3,366413

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EIDZ	27,37	26,94	25,98	25,74	23,98	31,83	31,74	31,31	31,14	31,35
GDPC	5473,282	5610,733	5519,778	5516,229	4197,42	3967,201	4134,936	4171,795	4021,984	3354,157
G	3,89	3,30	4,18	3,93	3,70	4,43	4,52	4,81	4,49	4,41
RL	3,309330	3,374765	3,613682	3,391589	3,145762	3,187540	3,174677	3,413923	3,302930	3,413799

EIDZ: حجم الاقتصاد غير الرسمي (نسبة مئوية % من GDP)،

GDPC: حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام (الدولار الأمريكي بالسعر الجاري GDP per capita)،

G: مؤشر حجم الحكومة،

RL: مؤشر سلطة القانون.